

Distr.: General
5 May 2020
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدّم عملاً بقراري مجلس الأمن 2486 (2019) و 2510 (2020)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، ويتضمن موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور تقريري السابق في 15 كانون الثاني/يناير 2020 (S/2020/41).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - بعد تراجع نسبي في أعمال القتال على إثر هدنة 12 كانون الثاني/يناير التي دعا إليها رئيسا الاتحاد الروسي وتركيا وحظت بقبول حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، استُؤنف القتال بصورة تدريجية. وعاد الطرفان إلى نشر القوات على طول الخطوط الأمامية في منطقة طرابلس. وحتى 21 نيسان/أبريل، كانت البعثة قد سجلت أكثر من 850 خرقا مُبلّغا عنه لوقف إطلاق النار، بما في ذلك زيادة غير مسبوقة في النيران غير المباشرة التي لوحظت في المناطق الحضرية، ما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية، وتعطيل العمليات الجوية التجارية. وظلت حدة التوترات مرتفعة أيضا في البقع الساخنة الأخرى في غرب ليبيا. وفي 26 كانون الثاني/يناير، شن الجيش الوطني الليبي هجوما على قوات حكومة الوفاق الوطني في منطقة أبو قرين، جنوب مصراتة، ما أدى إلى وقوع اشتباكات عنيفة وخسائر بشرية من الجانبين. وفي نهاية آذار/مارس، واصل الجانبان تبادل نيران المدفعية الثقيلة والهجمات الصاروخية في أجزاء من جنوب طرابلس وفي المنطقتين الوسطى والغربية. وفي منتصف نيسان/أبريل، أحكمت قوات حكومة الوفاق الوطني سيطرتها على مناطق واقعة على امتداد الطريق الساحلي الغربي باتجاه الحدود مع تونس. وفي 18 نيسان/أبريل، شنت تلك القوات هجوما منسقا على مدينة ترهونة.

3 - واستمر ورود تقارير تفيد قيام مرتزقة أجانب بتزويد حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي بقدرات قتالية معززة، وسط أنباء مستمرة عن إمداد الجانبين بالمعدات العسكرية والأسلحة في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وقد أدت هذه التطورات إلى تقويض مبادرات الحوار الجارية بقيادة الأمم المتحدة وإلى مزيد من المعاناة البشرية. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس، بلغ



080520 080520 20-05854 (A)



عدد الضحايا في صفوف المدنيين في ليبيا ما لا يقل عن 131 ضحية، منهم ما لا يقل عن 64 قتيلا. ومنذ نيسان/أبريل 2019، أُجبر أكثر من 000 200 شخص على ترك ديارهم في طرابلس والمناطق المحيطة بها بسبب النزاع المسلح.

4 - وسعيا لمنع انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتخذت السلطات الوطنية و "الحكومة المؤقتة" غير المعترف بها، ومقرها في شرق ليبيا، تدابير وقائية شملت إغلاق جميع الحدود الجوية والبرية والبحرية؛ وتقييد حرية التنقل بين البلديات والمناطق؛ وفرض حظر التجول؛ وتنفيذ تدابير الإغلاق العام؛ وتعليق صلاة الجمعة في المساجد والتجمعات؛ وإغلاق المدارس والمحلات التجارية غير الحيوية؛ وفرض قيود على النقل العام. وفي 14 آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء، فايز مصطفى السراج، حالة طوارئ في ليبيا وخصص 575 مليون دينار ليبي (حوالي 406 ملايين دولار) لجهود التأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19. وأُنشئت لجان منفصلة في شرق البلد وغربه لمعالجة الأثر المترتب على هذا المرض.

5 - وعلى الرغم من تدابير الوقاية والتأهب التي اتخذتها السلطات بدعم من الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19، ظلت ليبيا معرضة لخطر شديد. وقد تفاقمت الحالة بسبب تزايد مستويات القتال وانعدام الأمن، وحالة التشرذم السياسي، وضعف النظام الصحي وتحميله أعباء تفوق قدراته. وأدت الجائحة إلى فقدان قطاعات من المجتمع لدخلها، ونقص الأغذية، وزيادة في أسعار السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت التدابير الرامية إلى الحد من انتشار مرض كوفيد-19 في عرقلة عمليات إيصال المعونة الإنسانية وحركة العاملين في المجالين الطبي والإنساني.

6 - وقد أدى النزاع الدائر وجائحة كوفيد-19 المتفشية إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الحرج أصلاً في ليبيا. وأدى إعلان المؤسسة الوطنية للنفط لحالة القوة القاهرة في 18 كانون الثاني/يناير بسبب إجراءات إغلاق موانئ النفط في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي إلى خفض إنتاج النفط إلى أقل من عُشر المنتج السابق. ونتيجة لقرار وقف صادرات النفط، بدعم من الجيش الوطني الليبي، اتخذت حكومةَ الوفاق الوطني تدابير تقشفية لخفض الإنفاق، بما في ذلك خفض الرواتب. وستؤدي تدابير التقشف هذه إلى زيادة إجهاد آليات التكيف في الوقت الذي يواجه فيه السكان ضغوطاً اقتصادية إضافية جسيمة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

7 - وفي 18 و 21 آذار/مارس على التوالي، استجاب كل من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي على نحو إيجابي للنداءات الدولية الداعية للتوصل إلى هدنة إنسانية فورية ووقف النقل المستمر لجميع المعدات العسكرية والأفراد العسكريين إلى ليبيا من أجل تمكين السلطات المحلية من التصدي للجائحة. وفي 21 آذار/مارس، رحبتُ بالردود الإيجابية الواردة من كلا الجانبين. وفي 23 آذار/مارس، دعوت إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أرجاء العالم من أجل تركيز جميع الجهود على التصدي للجائحة وإنقاذ الأرواح.

8 - لكن احترام الهدنة الإنسانية لم يدُم طويلا. واشتدت المواجهات المسلحة في جنوب طرابلس وامتدت إلى المناطق المحيطة بقاعدة الوطية الجوية في القسم الشمالي الغربي من البلد. وفي 23 آذار/مارس، أطلقت حكومة الوفاق الوطني عملية عاصفة السلام التي قالت إنها تشكل رداً على الهجمات المتزايدة التي شنها الجيش الوطني الليبي على الأحياء المدنية في طرابلس. وقد أدى هذا التصعيد العسكري إلى تعقيد الجهود التي تبذلها السلطات المدنية والسكان من أجل وضع تدابير وقائية بغية التصدي للجائحة.

9 - وتصاعدت أعمال العنف بلا هوادة حتى بعد قيام مجلس الأمن في 26 آذار/مارس بإصدار عناصر صحفية، أعرب فيها عن القلق إزاء التصعيد الكبير للأعمال العدائية في الميدان والأثر المحتمل للجائحة في ليبيا. ودُعي الطرفان إلى تخفيف حدة القتال، ووقف الأعمال العدائية، وكفالة إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وأكد المجلس أيضا من جديد الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تيسير الاضطلاع بعملية سياسية تستوعب الجميع، تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمامها.

10 - وفي 23 نيسان/أبريل، أعلن رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، عن مبادرة سياسية جديدة، تدعو الدوائر الاجتماعية والسياسية في شرق ليبيا وغربها وجنوبها، كل منها على حدة، إلى اختيار من يمثلها في مجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء، تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه، أكد قائد الجيش الوطني الليبي، اللواء خليفة حفتر، من جديد وقف العمل بالاتفاق السياسي الليبي وانتهاء صلاحية المجلس الرئاسي الحالي، وطلب من الليبيين تفويض مؤسسة قادرة على قيادة البلد خلال الفترة الانتقالية على أساس إعلان دستوري جديد. وفي 27 نيسان/أبريل، أعلن اللواء حفتر أنه قبل التفويض الذي منحه الشعب الليبي للجيش الوطني الليبي لقيادة البلد. وفي 29 نيسان/أبريل، أعلن الجيش الوطني الليبي وقف جميع العمليات العسكرية خلال شهر رمضان المبارك.

11 - وعقب استقالة ممثلي الخاص لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لأسباب صحية، عينتُ نائبته، ستيفاني توركو ويليامز، في 11 آذار/مارس، بصفتها ممثلتي الخاصة بالنيابة ورئيسة للبعثة. ولا تزال عملية اختيار ممثلي/ممثلتي الخاص(ة) الجديد(ة) جارية.

تنفيذ المبادرة الثلاثية الخطوات والعملية السياسية

12 - استمرت الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة النزاع وتمهيد الطريق أمام حل سياسي للأزمة الليبية. واشتركت الأمم المتحدة وحكومة ألمانيا في تنظيم مؤتمر برلين المعني بليبيا في 19 كانون الثاني/يناير. وكان من بين المشاركين الآخرين في المؤتمر الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا والجزائر والصين وفرنسا والكونغو ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب كبار المسؤولين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. ووقع جميع المشاركين على بيان صحفي تعهدوا فيه بالمساعدة في إنهاء القتال والامتناع عن التدخل في النزاع وتنفيذ حظر الأسلحة المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 1970 (2011). ودعا المشاركون إلى وقف جميع الأعمال العدائية وبدء مفاوضات وقف إطلاق النار، وحثوا الأطراف الليبية على استئناف العملية السياسية. وحث البيان الصحفي جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراما تاما، كما شدّد على ضرورة توفير الدعم اللازم لإصلاح قطاعي الأمن والاقتصاد.

13 - وأُنشئت لجنة متابعة دولية لنتائج مؤتمر برلين تتألف من جميع البلدان والمنظمات الدولية التي شاركت في مؤتمر برلين، وكُلفت بالمساعدة في تفعيل استنتاجات المؤتمر، تحت رعاية الأمم المتحدة. وعلى هامش المؤتمر، عين السيد السراج واللواء حفتر ممثليهما في اللجنة العسكرية المشتركة "5+5" التي تيسرها البعثة.

14 - وفي 13 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2510 (2020) الذي أيد فيه استنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا وأعرب فيه عن دعمه الصريح للحوار الليبي الداخلي.

15 - وفي 6 كانون الثاني/يناير، قامت البعثة بتيسير الاجتماع الأول للمسار الاقتصادي في الحوار الداخلي الليبي في تونس العاصمة بحضور 19 مشاركا. وفي الاجتماع الثاني الذي عُقد يومي 9 و 10 شباط/فبراير في القاهرة وشارك فيه 28 من ممثلي المؤسسات الاقتصادية الليبية والخبراء الاقتصاديين الليبيين، اتفق المشاركون على مشروع اختصاصات لجنة خبراء اقتصادية ليبية وتشكيل ثلاثة أفرقة عاملة لتنقيح توصيات سياساتية محددة. ومنذ ذلك الحين، اجتمعت الأفرقة العاملة الثلاثة جميعها لوضع توصيات سياساتية بشأن المسائل ذات الأولوية الفورية، ومنها توزيع الإيرادات، والقطاع المصرفي والقطاع الخاص، والتنمية والتعمير. وبسبب جائحة كوفيد-19 تقرّر إرجاء الاجتماع الثالث للمسار الاقتصادي للحوار، الذي كان مقررا في 15 آذار/مارس. وواصلت الأفرقة العاملة الاجتماع في ليبيا، بالمشاركة عن بُعد من مواقع أخرى، لوضع توصياتها السياساتية.

16 - وفي 3 شباط/فبراير، عقدت اللجنة العسكرية المشتركة الجولة الأولى من اجتماعاتها في جنيف تحت رعاية البعثة بهدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإعادة الأمن إلى المناطق المدنية. وناقش وفدا حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، اللذان يضم كل منهما خمسة ضباط عسكريين وأمنيين، التدابير الأمنية المؤقتة وترتيبات وقف إطلاق النار. وفي نهاية الجولة الثانية من المحادثات التي عُقدت في 23 شباط/فبراير، أعدت البعثة مشروع اتفاق لوقف إطلاق النار ينص على العودة الآمنة للمدنيين إلى مناطق إقامتهم. وتم الاتفاق على أن يقدم الوفدان مشروع الاتفاق إلى قيادتيهما لإجراء مزيد من المشاورات، وأن تجتمع اللجنة العسكرية المشتركة مرة أخرى في آذار/مارس لوضع الصيغة النهائية لاختصاصات اللجان الفرعية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق. وبسبب جائحة كوفيد-19، تم تأجيل ذلك الاجتماع. وكانت ممثلتي الخاصة بالنيابة على اتصال مباشر بالسيد السراج واللواء حفتر لحثهما على إبداء ردهما بشأن مشروع الاتفاق.

17 - وفي 26 شباط/فبراير، عقدت البعثة في جنيف اجتماعا للمنتدى السياسي الليبي الذي يشكل المسار السياسي في الحوار الداخلي الليبي. ودُعي إلى الحضور 50 من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وممثلون سياسيون وقيادات نسائية وممثلون عن المجتمع المدني. وقبل الاجتماع بوقت قصير، أكد المجلس الأعلى للدولة من جديد التزامه بالحوار السياسي ولكنه أعلن أن مشاركة مندوبيه تتوقف على التقدم المحرز في المحادثات العسكرية وعلى عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية. وفي 26 شباط/فبراير أيضا، انسحب أعضاء وفد مجلس النواب الذين يمثلون المحافظات في شرق ليبيا والمقربين من اللواء حفتر، في خضم خلاف بشأن اختيار ممثلي مجلس النواب في المحادثات.

18 - وحظي انطلاق المسارات الثلاثة للحوار بدعم كبير في ليبيا. وفي 4 آذار/مارس، دعت 130 شخصية ليبية بارزة من ممثلي دوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية وطبقة التكنوقراطيين والمجتمع المدني والشباب إلى مواصلة المسارات الثلاثة باعتبارها السبيل الوحيد لحماية ليبيا من شبح الحرب والدمار. وفي 27 نيسان/أبريل، أُرجئت اجتماعات المسارات الثلاثة التي تيسّرها البعثة لأسباب تعزى أساسا إلى التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، واصلت البعثة العمل مع جميع الممثلين الليبيين على المسارات الثلاثة بغية استئناف الاجتماعات في أقرب وقت ممكن.

لجنة المتابعة الدولية نتائج مؤتمر برلين

19 - عقدت لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين، تحت الرئاسة المشتركة لحكومة ألمانيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اجتماعها الافتتاحي في ميونيخ، ألمانيا في 16 شباط/فبراير. وانضم إلى اللجنة ممثلون

عن جنوب أفريقيا وتونس كمشاركين. واللجنة، بوصفها الأمانة التنفيذية لعملية برلين، تشكل أداة أساسية لتحويل مبادئ استنتاجات مؤتمر برلين تدريجيا إلى إجراءات ملموسة. وبسبب الجائحة، أُرجئ اجتماعها التالي الذي كان مقررا عقده في روما في 19 آذار/مارس، برئاسة مشتركة من حكومة إيطاليا والبعثة.

20 - وفي 2 نيسان/أبريل، ترأست البعثة الاجتماع الثاني للجنة المتابعة المعقود باستخدام نظام تلفزيون الدارات المغلقة. وكرر المشاركون دعوتهم الطرفين إلى وقف العمليات العسكرية، والالتزام بهدنة إنسانية لتركيز الجهود الوطنية على التصدي لمرض كوفيد-19. وشدد المشاركون على ضرورة بذل أقصى قدر من الجهود الدولية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين أطراف النزاع، وتشجيع الأطراف الليبية على مواصلة انخراطها في مسارات الحوار الثلاثة التي تيسرها البعثة. واتفق المشاركون على الرئاسة المشتركة لثلاثة أفرقة عاملة تابعة للجنة (معنية بالأمن والسياسية والاقتصاد). وقد فُتحت أبواب الرئاسة المشتركة للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمام الدول الأعضاء خارج صيغة برلين بعد أن أعربت هولندا وسويسرا رسمياً عن رغبتهما في المشاركة في رئاسة هذا الفريق. وعقب الاتفاق على الرئاسة المشتركة للأفرقة العاملة الثلاثة، اجتمع كل من الفريق السياسي والاقتصادي مرة واحدة، في حين اجتمع الفريق الأمني أربع مرات عن طريق التداول بالفيديو.

التعاون الدولي والإقليمي

21 - إضافة إلى التعاون في إطار عملية برلين، واصلت الأمم المتحدة عملها مع الجهات المعنية الإقليمية والدولية لحشد الدعم اللازم من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع الليبي. وقد حضر ممثلي الخاص السابق مؤتمر القمة الثامن للّجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي، الذي استضافه رئيس جمهورية الكونغو في برازافيل في 30 كانون الثاني/يناير. وخلال اجتماع ثلاثي عقدته مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الرفيعة المستوى في أديس أبابا في 8 شباط/فبراير، قدمتُ عددا من المقترحات لتعزيز التعاون وأوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا. وفي 9 شباط/فبراير، شاركت في قمة الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا واتخذ خلالها مؤتمر الاتحاد الأفريقي قرارا بدعم عقد الاتحاد الأفريقي مؤتمرا للمصالحة بين الأطراف الليبية تمشيا مع استنتاجات مؤتمر برلين. وفي 11 و 12 آذار/مارس، تولت رئيسة ديوان مكتبي التنفيذي تمثيلي إذ ترأست وفدا يتألف من ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي وممثلتي الخاصة بالنيابة لليبيا إلى الاجتماع الافتتاحي لفريق الاتصال للّجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أويو، بالكونغو. وقرر فريق الاتصال أن يجري تنظيم مؤتمر المصالحة في أديس أبابا، وأعرب عن عزم الاتحاد الأفريقي على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة للمضي قدما في تنفيذ استنتاجات مؤتمر برلين.

22 - وفي 31 آذار/مارس، أطلق الاتحاد الأوروبي رسميا عملية عسكرية جديدة للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في البحر الأبيض المتوسط، وهي "عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط"، اعتبارا من 1 نيسان/أبريل لفترة أولية مدتها سنة واحدة، لتحل بذلك محل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، التي انتهت ولايتها في 31 آذار/مارس. وتتمثل الولاية الأساسية للعملية الجديدة في المساهمة في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة باستخدام الأصول الجوية والساتلية والبحرية. وسيتم الاضطلاع بعمليات تفتيش السفن المُبحرة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا،

والتي يشتبه في أنها تحمل أسلحة أو مواد ذات صلة من ليبيا وإليها، وفقا لقرار مجلس الأمن 2292 (2016) وغيره من القرارات ذات الصلة. وستقوم العملية أيضا برصد الصادرات النفطية غير المشروعة، وبناء قدرات أفراد جهاز حرس السواحل والقوات البحرية في ليبيا وتدريبهم ودعم الكشف عن شبكات تهريب البشر والاتجار بهم ومراقبتها من خلال جمع المعلومات والقيام بدوريات باستخدام الأصول الجوية.

23 - وفي 8 نيسان/أبريل، وبناء على طلب من مجلس الأمن، قدمت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ونائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

الحالة في المنطقة الغربية

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاشتباكات المسلحة وعمليات القصف والغارات الجوية على امتداد الخطوط الأمامية جنوب طرابلس. وارتفعت حدة الهجمات بشدة خلال المحادثات السياسية والعسكرية التي عقدت في جنيف. كما وقع قتال عنيف في مدن أخرى في غرب ليبيا، بما في ذلك أبو قرين، وغريان، ومصراتة، والقره بوللي، وصبراتة، وصرمان وزوارة.

25 - وفي طرابلس، عزز الجيش الوطني الليبي مواقعه في أحياء أبو سليم وصلاح الدين وعين زارة بأفراد ومركبات مصفحة وأسلحة، بما في ذلك سلاح المدفعية الثقيلة وشحنات الذخيرة وعناصر إضافية من المشاة. واستهدف الجيش الوطني الليبي أيضا ما يدَّعى أنها تعزيزات تلقتها حكومة الوفاق الوطني، بعضها من مصادر أجنبية. وفي 18 شباط/فبراير، استهدف الجيش الوطني الليبي ميناء طرابلس بوابل من المدفعية الثقيلة وصواريخ غراد بهدف تدمير سفينة شحن يُزعم أنها كانت بصدد إيصال معدات عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وفي 29 شباط/فبراير، حاولت طائرات مسيرة بدون طيار تدعم حكومة الوفاق الوطني استهداف مواقع الجيش الوطني الليبي جنوب حي عين زارة، ولكن منظومات الدفاع الجوي التابعة للجيش الوطني الليبي أسقطتها. وتأكد تركز قوات الجانبين في منطقة الزطارنة والقره بوللي، حيث كان قد أُبلغ عن وقوع اشتباكات، مع فشل محاولة الجيش الوطني الليبي الوصول إلى الطريق الساحلي الشرقي من أجل تعطيل الخط الرابط بين مصراتة وطرابلس. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن تعزيزات كبيرة موجهة إلى الجيش الوطني الليبي وصلت إلى منطقة العزيزية والهيرة شمال غريان، وهي المنطقة التي فقد الجيش الوطني الليبي السيطرة عليها لفائدة حكومة الوفاق الوطني في حزيران/يونيه 2019، وما فتئ يحاول استعادتها.

26 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، زاد الجيش الوطني الليبي من توسيع منطقة حظر الطيران التي أعلنها سابقا نحو الجنوب باتجاه غريان وترهونة وهدد بإسقاط أي طائرة عسكرية أو مدنية تقترب من مطار معيتيقة في طرابلس. وتعرض المطار لنيران غير مباشرة في سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات الجيش الوطني الليبي بلغت ذروتها في 28 شباط/فبراير عندما أُطلقت 50 قذيفة صوب المطار. وأدت الهجمات إلى تعطيل عمليات المطار وإلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بمنازل المدنيين في الأحياء المحيطة به.

27 - وعلى الرغم من الردود الإيجابية التي وردت من الجانبين بشأن الدعوة الموجهة إليهما للالتزام بهدنة إنسانية، استمر إطلاق نيران المدفعية الثقيلة في 21 آذار/مارس على امتداد الخطوط الأمامية في طرابلس. وفي 24 آذار/مارس، تعرض حي عين زارة لقصف متكرر طال سجن الرويمي، ويُدّعى أن قوات تابعة

للجيش الوطني الليبي هي التي نفذته. وقد أدانت البعثة هذه الهجمات التي أسفرت عن سقوط عدة جرحى، منهم سجناء وعناصر الشرطة القضائية. وفي 25 آذار/مارس، شنت قوات حكومة الوفاق الوطني هجوما على القاعدة الجوية في الوطية، وهو هجوم سرعان ما صده الجيش الوطني الليبي ، بمساعدة تعزيزات من مدينتي صبراتة وصرمان الساحليتين الاستراتيجيتين في المنطقة الغربية. وأفادت التقارير بأن قوات حكومة الوفاق الوطني قد أحكمت سيطرتها على مدينتي صرمان وصبراتة ، وكذلك على العجيلات، ورقدالين، والجميل، وزلطن، والعسة. وهذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الهش الذي استتب سابقا في المدن القريبة من الحدود التونسية والتي لم تتأثر حتى الآن تأثيرا مباشرا بالنزاع.

28 - وحتى الآن في عام 2020، أفادت التقارير وقوع 12 هجوما على 7 مرافق صحية في ليبيا، في حين سُجل في عام 2019 ما عدده 62 هجوما على 19 مرفقا صحيا في مختلف أرجاء البلد. وفي 4 آذار/مارس 2020، أعيد فتح عشر مدارس في عين زارة وجميع المدارس في مصراتة بعد أن ظلت مغلقة لأكثر من شهر، مما أتاح عودة 000 127 طالب إلى المدرسة. لكن في 8 آذار/مارس، أغلقت ثماني مدارس بالقرب من مطار معيتيقة أبوابها بسبب المخاطر التي يشكلها القصف. وحتى 16 آذار/مارس، أفادت التقارير بأن ما لا يقل عن 930 أسرة (حوالي 650 4 شخصا) قد فرت إلى المناطق المجاورة.

29 - وظلت الخدمات الحيوية والهياكل الأساسية المدنية تتأثر بالأعمال العدائية. وفي 6 نيسان/أبريل، تسبب هجوم استهدف مشروع النهر الصناعي العظيم في الشويرف في حرمان نحو مليوني شخص من المياه لأكثر من أسبوع. وبعد التوصل إلى حل عن طريق جهود الوساطة، تعثر استئناف توزيع المياه جراء قيام جماعة مسلحة أخرى في منطقة مختلفة بعرقلة توريد الغاز الطبيعي إلى محطات توليد الكهرباء في مصراتة والخمس.

الحالة في المنطقة الشرقية

30 - في المنطقة الشرقية، استمر ورود تقارير عن أنشطة إجرامية وحوادث تتصل بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي 23 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن شرطة بنغازي تمكنت من إلقاء القبض على تاجر مخدرات بارز. شهدت عدة مدن تنظيم مظاهرات دعما للجيش الوطني الليبي ومناهضةً للتدخل التركي، بما في ذلك في مبنى مركز الأمم المتحدة في بنغازي، مع جنوح إحدى تلك المظاهرات إلى أعمال عنف.

31 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة في ما يتعلق بصادرات النفط من موانئ شرق ليبيا في أعقاب مظاهرات نُظمت في اليوم نفسه، صاحبتها دعوات من الجيش الوطني الليبي تطالب بإغلاق الموانئ. وتوقفت صادرات النفط من موانئ البريقة ورأس لانوف والحريقة والزويتينة والسدر الواقعة في المنطقة الشرقية.

الحالة في المنطقة الجنوبية

32 - ظلت العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني الليبي في غرب ليبيا تزيد من تفاقم الفراغ الأمني في المنطقة الجنوبية مع استمرار أنشطة الإجرام والأنشطة المشتبه في صلتها بالإرهاب. وفي سبها، أقامت عناصر مسلحة تابعة لقبيلة تيبو نقاط تفتيش، وفرضت ضرائب غير قانونية على حركة الأشخاص والبضائع. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أفيدَ بأن مدنيا قُتل في اشتباكات بين جماعتين مسلحتين مجهولتي

الهوية على طريق المهدية. وشملت الحوادث الإجرامية الأخرى المبلغ عنها عمليات اغتيال وسرقة سيارات واختطاف وتهريب.

33 - وفي خطوة منسقة بين الجيش الوطني الليبي وبعض الجهات الفاعلة من القبائل المحلية، أُغلقت حقول النفط في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا. وفي 20 كانون الثاني/يناير، وسّعت المؤسسة الوطنية للنفط نطاق حالة القوة القاهرة لتشمل جميع الموانئ البرية بناء على تعليمات من الجيش الوطني الليبي بإغلاق الإنتاج في حقول الشرارة وحمادة والفيل النفطية.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

34 - في 28 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن أفرادا يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) هاجموا نقطة تفتيش غرب مدينة مرزق الجنوبية، ما أسفر عن مقتل عنصر أمني واحد. وفي حين ظل نشاط تنظيم الدولة الإسلامية محدودا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد المراقبون في تقييمهم للوضع أن تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية قد تسعى إلى استغلال حالة انعدام الأمن بصفة عامة في جنوب ليبيا لتوسيع نطاق أنشطتها.

الحالة الاقتصادية

35 - ما فتئت استدامة الحالة الاقتصادية في ليبيا تزداد هشاشة، وسوف يزداد الوضع تفاقماً من جراء جائحة كوفيد-19. فمنذ وقف صادرات النفط الذي فرضه الجيش الوطني الليبي في 17 كانون الثاني/يناير، انخفضت صادرات ليبيا الأولية من 1,2 مليون إلى 000 72 برميل في اليوم، مما أسفر عن خسائر متراكمة تجاوزت قيمتها 4 بلايين دولار. وللتعويض عن تراجع الإيرادات، حاول مصرف ليبيا المركزي وحكومة الوفاق الوطني فرض تدابير تقشفية جد ملحّة، بما في ذلك خفض مرتبات الخدمات العامة وتخفيض في الإعانات المقدمة لقطاع الوقود. وأدى وقف صادرات النفط أيضا إلى إغلاق مصافي النفط المحلية في البلد، مما اضطر المؤسسة الوطنية للنفط لشراء منتجات نفطية مكررة. ولئن كانت المؤسسة توفر ما يكفي من الوقود المكرر للأغراض التجارية، فقد قامت السلطات في شرق ليبيا في 13 آذار/مارس باستيراد الوقود من الإمارات العربية المتحدة إلى بنغازي، الأمر الذي قوض سلطة المؤسسة الوطنية للنفط لتصبح تلك هي المرة الأولى التي يُستورد فيها الوقود خارج القنوات العادية للمؤسسة الوطنية للنفط.

36 - وقد أدى وقف صادرات النفط وعدم الاتفاق على ميزانية وطنية إلى حدوث تأخيرات في دفع المرتبات، وحدوث تراجع في إمكانية الحصول على النقد الأجنبي، وهو ما أدى إلى حالات نقص في السلع وارتفاع أسعارها. وفي 9 آذار/مارس، أعلن فرع مصرف ليبيا المركزي في البيضاء أنه لا يمكنه تمويل الحكومة الموازية فيما عدا دفع المرتبات، وهو ما يدل على تزايد عزوف المصارف التجارية الليبية عن مواصلة تمويل سندات حكومية مشكوك فيها تصدرها وزارة المالية الموازية في شرق ليبيا. وما لم تتم معالجة هذه المسألة، فإن الأرجح أن تزداد أسعار السلع الأساسية ارتفاعا، ويمكن أن تؤدي التوترات داخل القطاع المصرفي إلى انهياره.

37 - وواصلت البعثة، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، جهودها الرامية إلى معالجة المسائل الاقتصادية، بما في ذلك الأزمة المصرفية المتفاقمة. وقد ساهم الحوار الاقتصادي الذي تيسّره البعثة بين فرعي مصرف ليبيا المركزي في تخفيف بعض الضغوط التي يعاني منها القطاع المصرفي، ولكن الأخذ

بالنُّهج الترقيعية ما فتئ يزداد صعوبة. كما أدى عدم تعاون السلطات الليبية في تيسير الاستعراض الدولي لعمليات مراجعة حسابات هيكل المصرف المركزي إلى تضييق الفرص المتاحة لتوحيد الصف في ذلك المصرف. وتعكف الأفرقة العاملة، التي أنشئت خلال اجتماع ثانٍ للمسار الاقتصادي في القاهرة في شباط/فبراير، على العمل من أجل إيجاد حلول، بسبل منها معالجة أوجه القصور في الإنفاق الإنمائي وتخصيص الإيرادات.

38 - وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، تواصل البعثة معالجة المسائل الاقتصادية العاجلة، بما في ذلك فيما يتعلق باستئناف القطع الأجنبي مقابل السلع الأساسية، وتيسير دفع المرتبات في قطاع الخدمات العامة، وكفالة توافر ما يكفي من إمدادات الوقود، والحث على صرف الاستحقاقات الاجتماعية مقابل تخفيض في الإعانات المقدمة إلى قطاع الوقود واتخاذ تدابير لدعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

39 - واصلت البعثة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، من خلال العمل على تحسين نظم تسجيل الناخبين. وقد انتُهي من تشييد المجمع الجديد للمفوضية ويُستخدم حاليا بصورة كاملة. وظلت عمليات المفوضية واللجنة المركزية تتعثر بسبب أوجه العجز في الميزانية والحالة الأمنية السائدة في طرابلس.

40 - وبعد انتهاء عملية تسوية إحدى المنازعات دامت ثمانية أشهر، أعلنت اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية في 14 كانون الثاني/يناير النتائج النهائية لانتخابات المجلس البلدي التي أجريت في سبها في 27 نيسان/أبريل 2019. وأعقب ذلك انتخاب عميد البلدية الجديد، وحفل أداء اليمين الدستورية للمجلس الجديد أمام وزير الحكم المحلي في طرابلس في 23 كانون الثاني/يناير.

41 - وفي 4 آذار/مارس، وافقت حكومة الوفاق الوطني على إقرار تعديل في اللائحة التي تنظم الانتخابات البلدية (القرار رقم 18/2019)، يسمح للجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية باستئناف إجراء الانتخابات البلدية بعد أن كانت معلقة منذ تموز/يوليه 2019. وفي حين أن التعديل لم ينشر بعد في الجريدة الرسمية ، فقد وقعت الحكومة المرسوم المتعلق به في 18 آذار/مارس (القرار رقم 2020/7). ومن المقرر مبدئيا إجراء سلسلة جديدة من الانتخابات بعد شهر رمضان المبارك الذي ينتهي في أيار/مايو 2020، وإن ظل عقدها رهنا بالتطورات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

42 - استجابة للنداء الموجه من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة للإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا والنظر في الإفراج عن السجناء المحتجزين في انتظار المحاكمة بسبب الظروف المتعلقة بكوفيد-19 ، وردت تقارير تفيد قيام السلطات في الفترة ما بين آذار/مارس ونيسان/أبريل بالإفراج عن حوالي 900 1 سجين ومحتجز. وتعمل البعثة حاليا على تقديم التوجيه التقني لكل من وزارة العدل ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للقضاء بشأن بدائل الاحتجاز لدعم الإفراج عن 200 4 محتجز ينتظرون المحاكمة منذ سنوات.

43 - وفي 27 كانون الثاني/يناير، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا عن الغارة الجوية التي استهدفت مركز الاحتجاز في تاجوراء في 2 تموز/يوليه 2019، فأودت بحياة ما لا يقل عن 53 مهاجرا ولاجئا. ويدعو التقرير إلى المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، واتخاذ إجراءات عاجلة لكي لا يتكرر وقوع حادث مماثل. وفي 13 آذار/مارس، قدمت مجموعة الدول الأفريقية، بدعم من ليبيا، قراراً إلى مجلس حقوق الإنسان لإنشاء بعثة لتقصي الحقائق بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا من أجل توثيق ما يُدعى ارتكابه من انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في ليبيا منذ عام 2016. لكن بالنظر إلى الظروف التي فرضتها الجائحة، عُلقت الدورة ، وأُرجئ التصويت على القرار إلى دورة لاحقة.

أعمال غير مشروعة تتعلق بالحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب

44 - كان نحو 800 8 شخص، منهم نحو 60 في المائة رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة، مودعين في 28 سجنا رسميا يخضع إسميا لإشراف وزارة العدل. وإجمالاً، كانت هناك 278 امرأة، من بينهن 184 مواطنة أجنبية، و 109 أطفال في السجون و/أو في عهدة الشرطة القضائية. وكان آلاف آخرون محتجزين في مرافق تخضع إسميا لإشراف وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة.

45 - وظلت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقيان تقارير عن الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني، وحالات التعذيب، والاختفاء القسري، والاكتظاظ، والافتقار إلى المرافق الصحية، والإهمال الطبي، في جملة أمور أخرى، فيما يتعلق بمرافق الاحتجاز الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تنظر محاكم ليبيا إلا في القضايا المدنية وقضايا الأحوال الشخصية. وأُرجئت القضايا الجنائية لامتناع أعضاء النيابة العامة عن التحقيق في هذه القضايا أو عجزهن عن القيام بذلك بسبب خوفهمَ من انتقام الجماعات المسلحة. وفي 14 آذار/مارس، صدر إعلان عن حالة طوارئ بشأن كوفيد-19، وفي 15 آذار/مارس، أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً بتأجيل إجراءات دعاوى القضايا المدنية أو الجنائية حتى نهاية أيار/مايو، مع إمكانية حدوث مزيد من التأخير. وينطوي هذا القرار على فرض قيود على حضور إجراءات المحكمة، بما في ذلك مثول المدعى عليهم في القضايا الجنائية. وإذا ما نُفذت أحكام هذا القرار، فإنها ستشكل انتهاكا للقانون الليبي الساري.

46 - ووثقت البعثة زيادة في حالات الاختطاف والاختفاء القسري التي تعزى إلى الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك اختطاف واختفاء المهنيين ونشطاء المجتمع المدني. وظلت البعثة تتلقى تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات قتل وتدمير الممتلكات الخاصة على يد الجماعة المسلحة المعروفة باللواء التاسع (الكانيات) في ترهونة. وتلقت البعثة أيضا تقارير موثوقة تفيد ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سرت. ووردت أنباء تفيد بأن العديد من الأسر أُجبرت على الفرار هربا من أعمال النهب وبسبب اعتبارها موالية لحكومة الوفاق الوطني. وفي 6 شباط/فبراير، أصدرت البعثة بيانا أدانت فيه تدمير ضريح صوفي وما أفيدَ من اعتقال تعسفي لصوفيين في سرت ، وأهابت بالسلطات التي تسيطر على سرت أن تحقق مع الجناة وتقدّمهم إلى العدالة.

47 - وتلقت البعثة تقارير موثوقة عن إطلاق سراح المئات من المحتجزين في انتظار المحاكمة والأشخاص المدانين من السجون في عدة مدن، حيث كانوا قد وُعدوا باسترداد حريتهم بعد انتهاء النزاع، مقابل موافقتهم على القتال ضد الجيش الوطني الليبي أو حكومة الوفاق الوطني. وإضافة إلى ذلك، أُطلق

سـراح جميع المحتجزين في انتظار المحاكمة، وعددهم 60 محتجزا، في سـجن سـرت بعد أن أحكم الجيش الوطني الليبي سـيطرته على سـرت، في خطوة تُعزى، حسـبما يُدّعى، إلى الخوف من القصـف العشـوائي أو من هجوم مباشـر على السـجن. ولاحظت البعثة بقلق بالغ عملية اقتحام سـجن صـرمان في 14 نيسـان/أبريل وإطلاق سراح 401 من السجناء دون خضوعهم للإجراءات القانونية أو عمليات التدقيق اللازمة، وذلك بعد وقت قصير من استعادة قوات حكومة الوفاق الوطني سيطرتها على المدينة.

48 - وفي الفترة من 14 إلى 16 كانون الثاني/يناير، اشـــتركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع إدارة الشـرطة القضـائية والشـؤون القانونية الليبية التابعة لوزارة العدل، في تنظيم حلقات عمل في تونس العاصـمة تناولت إصـلاح السـجون بهدف تحسـين الخدمات على المسـتويين التقني والتشـغيلي من خلال استحداث سجون نموذجية. وقد حضر حلقات العمل هذه ما مجموعه 19 مشاركا، منهم امرأتان.

الفئات المعرضة للخطر

المهاجرون واللاجئون

49 - سُـجل أكثر من 115 3 لاجئا ومهاجرا باعتبارهم أفرادا تم إنقاذهم و/أو اعتراض قواربهم من جانب خفر السـواحل الليبي. وأعيد العديد منهم إلى مرافق الاحتجاز في ليبيا. وتلقت البعثة تقارير موثوقة تفيد تعرض طالبي اللجوء واللاجئين في مركزي الاحتجاز "أبو عيسـى" و "النصـر" في منطقة الزاوية لعمليات التهريب والاتجار بالبشـر. وثمة أكثر من 400 1 مهاجر ولاجئ محتجزين حالياً في مراكز احتجاز خاضـعة لسـلطة وزارة الداخلية، وهو ما يمثل انخفاضـاً عن العدد الذي كان محتجزا في كانون الثاني/يناير 2019، والذي تجاوز 000 5 محتجز.

الصحفيون والنشطاء في مجال السلام

50 - في 20 كانون الثاني/يناير، أُفرج عن صـحفي ليبي أُفيدَ بأن قوة الردع الخاصـة كانت قد اختطفته في طرابلس في 15 كانون الثاني/يناير بدعوى تزويد الجيش الوطني الليبي بمعلومات. وتفيد التقارير بأن الصحفي تعرض للتعذيب وسوء المعاملة. وفي 16 كانون الثاني/يناير، أضرمت قوات الجيش الوطني الليبي النار في المبنى الذي يأوي مكاتب الهيئة العامة للإعلام والثقافة ومحطتين إذاعيتين في مدينة سرت.

النساء والفتيات

51 - لا تزال النساء والفتيات المحتجزات في السجون ومراكز الاحتجاز يتعرضن للعنف الجنسي. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، وثّقت البعثة ثماني حالات لنسـاء وفتيات تعرضـن للاغتصـاب من قبل المتّجرين بالبشـر وأفراد الأمن الليبيين وهن قيد الأسـر أو الاحتجاز التعسـفي. وأفادت المهاجرات واللاجئات غير المحتجزات بأنهن تعرضن للتحرش الجنسي من جانب رجال مسلحين في طرابلس.

52 - وبعد مرور ستة أشـهر على اختطاف واختفاء عضـوة مجلس النواب، سـهام سرقيوة، كررت البعثة في بيان أصـدرته في 17 كانون الثاني/يناير وفي إحاطتها إلى مجلس الأمن في 30 كانون الثاني/يناير، دعوتها السلطات في شـرق ليبيا إلى بذل المزيد من الجهد لتوضـيح مصـير عضـوة الهيئة التشـريعية ومكان وجودها، تمشـيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسـان. ورحبت البعثة أيضـا بالبيان المشـترك الذي أصدرته عدة دول أعضاء في كانون الثاني/يناير والذي ردّد نفس الدعوة.

53 - وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة الذي يوافق 8 آذار/مارس، نظمت البعثة وشركاؤها حلقة نقاش، بالتنسيق مع ائتلاف المساعدة القانونية للقضايا المتصلة بالنزاعات، لمناقشة التحديات الماثلة فيما يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في طرابلس بهدف وضع استراتيجية أساسية للحماية. وأصدرت البعثة ووكالات الأمم المتحدة أيضا بيانا مشتركا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، أكدت فيه من جديد أن المرأة الليبية ينبغي أن تكون في طليعة الجهود المبذولة لتحقيق السلام في البلد.

المصالحة والعدالة الانتقالية

54 - في إطار مشروع المصالحة الوطنية الذي تنفذه البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سُجل نحو 145 شخصا بوصفهم أعضاء في شبكة الوسطاء الخاصة بالمشروع، تشكل النساء نسبة 30 في المائة منهم. ومن خلال هذا المشروع، سيعمل 70 عضوا، من بينهم 21 امرأة، على تحسين مهاراتهم في مجالات تحليل النزاعات وتسويتها وجهود الوساطة، وذلك بالمشاركة في دورة تدريبية تمتد على مدى أسبوعين. وقد انتهى الأسبوع الأول من التدريب في تونس العاصمة في 5 آذار/مارس.

55 - وواصلت وكالات الأمم المتحدة توفير الخبرة التقنية بشأن المصالحة والوساطة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتيسير 13 اجتماعا مع الشبكة النسائية الليبية لبناء السلام، وقدمت الدعم لجهود التنسيق بين الناشطات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمحامين. ونتيجة لذلك، أصدرت الشبكة، قبل انعقاد المنتدى السياسي الليبي في شباط/فبراير، بيانا أكدت فيه أهمية دور المرأة في المنتدى.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

56 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم الدعم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق)، بغرض التخفيف من احتمالات وقوع انتهاكات جسيمة محددة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

دعم الخطط الليبية للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

57 - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء قدرات موظفي وزارة الداخلية ووزارة العدل من خلال البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن، مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الأخذ بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين في قطاع الأمن. ونظم البرنامج المشترك حلقة عمل في الفترة من 27 إلى 30 كانون الثاني/يناير بشأن مركز الشرطة النموذجي، نوقشت فيها توصيفات الوظائف وهيكلها، وكذلك مسائل حقوق الإنسان والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية. وكان حوالي ثلث المشاركين من ضابطات الشرطة.

إدارة الأسلحة والذخيرة

58 - واصلت البعثة مساعدة السلطات والمجتمعات المحلية الليبية على التصدي للتهديد المتزايد الناجم عن أخطار المتفجرات وانتشار الأسلحة والذخيرة من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة

للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي بنغازي، قامت أفرقة الدائرة بعمليات تطهير في المناطق السكنية وفي 11 موقعا. واستفاد حوالي 455 9 من السكان من إزالة أكثر من 500 قطعة من الذخائر غير المنفجرة وذخيرة الأسلحة الصغيرة. واستفاد نحو 900 23 شخص من المسوح غير التقنية التي أجريت في الصابري والليثي من خلال رسم خرائط تبين مواقع أخطار المتفجرات للاسترشاد بها في الأنشطة المضطلع بها مستقبلا. وفي طرابلس، قام فريقان جديدان من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة ذخائر غير منفجرة من مناطق جنزور وأبو سليم وطريق المطار. ووفرت الدائرة أيضا التدريب في مجال تنمية القدرات للشباب والنساء للمساعدة في التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

التقدم المحرز نحو وقف محتمل لإطلاق النار

59 - خلال جولتين من الاجتماعات المعقودة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة، في الفترتين من 3 إلى 8 ومن 18 إلى 23 شباط/فبراير على التوالي، أحرز وفدا حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي تقدما نحو التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي نهاية الجولة الثانية، أعدت البعثة مشروع اتفاق لوقف إطلاق النار استنادا إلى النقاط التسع التي اتفق عليها الطرفان. وشملت هذه النقاط ضرورة الحفاظ على سيادة ليبيا وحماية حدودها؛ وإنهاء التدخل الأجنبي؛ والحاجة إلى طرد المقاتلين الأجانب، وأهمية التصدي للمنظمات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة والتي ستُستثنى من أي وقف لإطلاق النار، والحاجة إلى مواصلة تدابير بناء الثقة، مثل تبادل رفات الموتى والسجناء.

60 - وتوخت اللجنة العسكرية المشتركة إنشاء خمس لجان فرعية للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، تُعنى لا سيما بمسائل وقف إطلاق النار والرصد؛ وتحديد مواقع الجماعات المسلحة وتفكيكها؛ وتجميع الأسلحة؛ وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم؛ ووضع الترتيبات الأمنية المؤقتة. واتفق الطرفان على أن تنكبّ اللجنة المشتركة في اجتماعها المقبل على وضع اختصاصات هذه اللجان الفرعية من أجل تحديد معالم الآليات اللازمة لتفعيلها.

دال - تمكين المرأة والشباب

61 - سعت البعثة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وكفالة مشاركة المرأة والشباب مشاركة مجدية في جميع مراحل الحوار ذي المسارات الثلاثة. وبعد أن كان قد وقع الاختيار على امرأة واحدة فقط لحضور المنتدى السياسي الليبي، أتيحت للنساء عشرة مقاعد إضافية في المنتدى. وفي إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قُدم لهؤلاء المشاركات دعم تقني ركّز على المنظورات الجنسانية في سياق الحوار السياسي.

62 - وفي سبها، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي مشروعا تجريبيا مشتركا في 26 كانون الثاني/يناير، تم في إطاره تزويد 57 امرأة بمهارات لتعزيز روح القيادة والنهوض بسبل كسب العيش. وفي الفترة من 16 كانون الثاني/يناير إلى 16 آذار/مارس، اضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بعدد من المبادرات، بما في ذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي وتوعية النساء والفتيات المعرضات للخطر في طرابلس وسبها بمسائل العنف الجنساني، وعقد مشاورات مع صاحبات المشاريع الشابات في سرت.

هاء - تنسيق المساعدة الدولية

63 - استمر تنسيق الاستجابة الإنسانية في ليبيا على الصعيد الميداني من جانب أفرقة تنسيق المناطق التي تغطي المناطق الشرقية والجنوبية والغربية في البلد، وكذلك من خلال القطاعات وفريق التنسيق المشترك بين القطاعات، تحت قيادة الفريق القطري للعمل الإنساني ومنسق الشؤون الإنسانية، وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

64 - ومن خلال خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2020، سيتم تعزيز التنسيق القطاعي من خلال التركيز على مشاركة المنظمات غير الحكومية، ودعم تولي المنظمات غير الحكومية الدولية القيادة المشتركة للقطاعات، وزيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية.

واو - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

65 - حتى 27 نيسان/أبريل، كانت هناك في ليبيا 61 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بمرض كوفيد-19، بما في ذلك وفاة شخصين. وقد عملت منظومة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية، بشكل وثيق مع السلطات الصحية في طرابلس وفي المنطقتين الغربية والشرقية من ليبيا. وقُدِّم الدعم التقني إلى وزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض وغيرهما من الجهات المعنية، مع التركيز على تدابير الوقاية من المرض وسبل التأهب والتصدي له، بما في ذلك من خلال زيادة القدرات المتاحة في مجال الاختبار التشخيصي لمرض كوفيد-19 وتوفير التدريب الكافي للعاملين الصحيين. وقدم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، إلى جانب شركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، الدعم التقني لتعزيز شبكات المراقبة الوطنية والإنذار المبكر والتنبيه والاستجابة؛ والارتقاء بقدرات المختبرات؛ وتحسين الإعلام العام؛ وتخصيص عنابر لعزل المصابين في عدة مستشفيات.

66 - وقد كشف تقييم منظمة الصحة العالمية لقدرات ليبيا في مجالي الكشف عن فيروس كوفيد-19 والتصدي له عن العديد من مواطن الضعف. إذ تبين أن نظام المعلومات الصحية يعمل بصورة رديئة، وثمة عدد محدود فقط من مرافق الرعاية الصحية التي تقدم تقارير إلى شبكة الإنذار المبكر والاستجابة. وقُيِّمت القدرة على اقتفاء أثر مخالطي المصابين بالمرض على أنها ضعيفة للغاية. ولئن كانت السلطات قادرة على إجراء اختبارات الأنفلونزا الأساسية على العينات السريرية، فإنها لا تملك القدرات الكافية لإجراء الاختبار التشخيصي لفيروس كوفيد-19. وتبين أيضا أن عنابر العزل إما غير موجودة أو غير كافية في العديد من المستشفيات.

67 - وواصل المركز الوطني لمكافحة الأمراض رصد الأوضاع المتعلقة بكوفيد-19 عن كثب واتخذ خطوات لمنع ومراقبة إمكانية تسرب الفيروس من بلدان أخرى. وأُنشئت نقاط فحص لرصد الوافدين عند نقاط الدخول وعزل الحالات المشتبه فيها. وأعطت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع السلطات الصحية والشركاء الصحيين، الأولوية لستة مجالات تقنية من مجالات الدعم العاجل هي: تحسين المراقبة، وتعزيز أفرقة الاستجابة السريعة، ودعم مكاتب المراقبة الصحية في نقاط الدخول، وتحسين القدرات المختبرية، وزيادة المعلومات والاتصالات الصحية، ودعم إنشاء عنابر لعزل المصابين في مجموعة مختارة من المستشفيات وتحديد مناطق للحجر الصحي في نقاط الدخول.

68 - ولا يزال هناك ما يقرب من 000 345 مدني في مناطق المواجهة، ويقدَّر أن عددا إضافيا من السكان يصل إلى 000 749 شخص يقيمون في مناطق متضررة من الاشتباكات. ويظل الخطر الجسيم

يتهدد الأسر المشردة داخليا التي ظلت قريبة من مناطق النزاع، وكذلك المجتمعات المضيفة التي توفر لها المأوى، والمهاجرين واللاجئين في المجتمعات الحضرية أو في مراكز الاحتجاز.

69 - وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 25 آذار/مارس، وثّقت البعثة سقوط ما لا يقل عن 131 ضحية في صفوف المدنيين (64 من القتلى و 67 من الجرحى). وقد كان من بين الضحايا 82 رجلا (43 قتيلا و 39 جريحا)، و 22 امرأة (9 قتيلات و 13 جريحة)، و 19 صبيا (7 قتلى و 12 جريحا) و 8 فتيات (5 قتيلات و 3 جريحات). وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، كانت معظم الخسائر في صفوف المدنيين (73 في المائة من المجموع) تعزى إلى أعمال القتال البري. ووثقت البعثة سقوط 78 ضحية من المدنيين (32 قتيلا و 46 جريحا) نتيجة لاستخدام الأسلحة الثقيلة، و 18 ضحية من المدنيين (12 قتيلا و 6 جرحى) نتيجة لاستخدام نيران الأسلحة الصغيرة. وشكلت عمليات القتل المستهدف السبب الرئيسي الثاني للخسائر في صفوف المدنيين، حيث بلغ عدد الضحايا 20 مدنيا (14 قتيلا و 6 جرحى)، وهو ما يمثل 15 في المائة من مجموع الخسائر في صفوف المدنيين. وكانت الضربات الجوية السبب الرئيسي الثالث في هذا الصدد، حيث تسببت في سقوط 9 ضحايا (6 قتلى و 3 جرحى)، تلتها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي كانت وراء 6 حالات إصابة بجروح.

70 - وفي ضوء أعمال القتال في طرابلس وبالقرب من سرت وأبو قرين، قُدمت المساعدة الإنسانية لأكثر من 000 24 من المشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وثمة حاليا أكثر من 000 654 مهاجر ولاجئ في ليبيا، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة.

71 - وواصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة للمهاجرين واللاجئين الذين تجاوز عددهم 000 10 لاجئ منذ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم إجلاء اللاجئين أو إعادة توطينهم خارج ليبيا. ومنذ كانون الثاني/يناير، قدمت المفوضية الدعم لإجلاء أو إعادة توطين 289 لاجئاً إلى خارج ليبيا. وبسبب إغلاق الحدود في ليبيا وغيرها من البلدان بسبب كوفيد-19، عُلقت مؤقتا اعتبارا من 18 آذار/مارس عمليات العودة الإنسانية الطوعية وعمليات إجلاء اللاجئين وإعادة توطينهم. وبالمثل، تأثرت الأنشطة الإنسانية الجارية بالقيود المفروضة على التنقل بسبب كوفيد-19، بالإضافة إلى التحديات القائمة في مجال إيصال المساعدات الإنسانية بسبب حالة انعدام الأمن والمتطلبات البيروقراطية. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع النظراء المعنيين بشأن إمكانية الحصول على استثناءات تتيح استمرار العمليات الإنسانية الحيوية.

72 - وتعمل المنظمة الدولية للهجرة منذ 16 كانون الثاني/يناير على تيسير العودة الطوعية الإنسانية لـما عدده 466 1 مهاجرا معرضا للخطر (منهم 275 امرأة و 191 1 رجلا) من 19 بلدا من بلدان المنشأ، لتتجاوز بذلك العدد القياسي البالغ 000 50 مهاجر من حيث العدد الإجمالي للمهاجرين المعرضين للخطر المشمولين بالمساعدة منذ بداية البرنامج.

73 - وفي الفترة من 16 كانون الثاني/يناير إلى 16 آذار/مارس، قدمت الأفرقة الطبية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات صحية حيوية للأمهات وحديثي الولادة في طرابلس استفاد منها ما عدده 242 1 امرأة و 474 طفلا؛ وقدمت المشورة إلى 219 رجلا؛ وزوّدت عدة مستشفيات بالأدوية المنقذة للحياة ليستفيد منها حوالي 640 امرأة؛ وعقد الصندوق، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ثماني

حلقات عمل لبناء توافق الآراء بشأن وضع خطة عمل للاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين.

74 - وشملت خدمات برنامج الأغذية العالمي ما يقرب من 000 108 شخص من المحتاجين في ليبيا. وفي 16 شباط/فبراير، بدأ قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ، الذي يدعمه برنامج الأغذية العالمي، تشغيل آلية لإبداء التعليقات، وهو ما يتيح للسكان المتضررين الحصول مجانا على المعلومات المتعلقة ببرامج المساعدة الإنسانية.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

75 - حافظت الأمم المتحدة على استمرار وجود الموظفين المدنيين الدوليين في طرابلس على أساس التناوب، بعدد يتراوح عموما بين 80 و 90 موظفا، مع استعراض هذا الوجود وتعديله بانتظام استنادا إلى الحالة الأمنية و الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وواصل بقية الموظفين الدوليين عملهم من مكتب البعثة في تونس العاصمة. أما الموظفون الوطنيون الذين يقيمون في المناطق المتضررة من النزاع، فقد عملوا من منازلهم أو أوعزَ إليهم بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا. واستمر إيواء جميع الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا المشمول بحماية وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأبقت البعثة على عدد قليل من الموظفين الدوليين في مركز بنغازي. وأُجريت التحركات البرية في طرابلس وبنغازي على أساس تقييم كل حالة على حدة.

76 - ونتيجة للحالة الأمنية في منطقة طرابلس الأوسع بسبب النزاع المسلح، بما في ذلك منطقة حظر الطيران التي فرضها الجيش الوطني الليبي وتزايد هجمات الجيش على مطار معيتيقة، اضطرت الأمم المتحدة لاستخدام مطار مصراتة لأغراض رحلاتها الجوية، وهو يبعد حوالي 220 كيلومترا عن مجمع الأمم المتحدة في أويا.

77 - ونتيجة لانتشار مرض كوفيد-19، أعلنت ليبيا وتونس في آذار/مارس فرض قيود على التنقل كجزء من تدابيرهما الوقائية المتخذة في هذا الصدد. وقد اجتمع فريق الأمم المتحدة لإدارة الأزمات في ليبيا بانتظام منذ 28 شباط/فبراير واتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى حماية موظفيه العاملين في البلدين من الإصابة بالمرض وتفادي إمكانية نشره. واسترشد موظفو الأمم المتحدة في تونس أيضا بالقرارات التي اتخذها المنسق المقيم في ذلك البلد. وتَقرَّر تعليق تناوب الأفراد العسكريين في وحدة حراسة الأمم المتحدة، الذي كان سيتم في آذار/مارس، إلى أن تسمح الظروف بإجرائه بأمان.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

78 - أكرر تأكيد الدعوة التي وجهتها في 23 آذار/مارس من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وأحث الأطراف المتحاربة في ليبيا على إلقاء أسلحتها دون إبطاء دعما للمعركة الكبرى ضد جائحة كوفيد-19. ومن شأن وقف إطلاق النار أن يسمح للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية بالوصول إلى السكان الأكثر عرضة لخطر الجائحة. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية أصلا في ليبيا والأثر المحتمل للجائحة ، أدعو الأطراف إلى توحيد جهودها من أجل التصدي لهذا التهديد وضمان إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء البلد. وسيظل استمرار العنف يعرقل جهود الوقاية التي تبذلها السلطات المدنية والسكان من أجل التصدي للتهديد العالمي الذي يشكله كوفيد-19.

79 - وإنني أشــعر بخيبة أمل لأن البوادر الإيجابية التي صــدرت عن حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي ردا على دعوتي إلى هدنة إنسـانية في سـياق الجائحة لم تُترجَم حتى الآن إلى وقف لإطلاق النار. ومع ذلك، فإنني متفائل بالمناقشـات البناءة التي أجرتها اللجنة العسـكرية المشـتركة 5+5 وصـياغة مشــروع اتفاق لوقف إطلاق النار. وأكرر دعوتي القيادتين المعنيتين إلى قبول مشــروع اتفاق وقف إطلاق النار والمضـي قدما في تنفيذه. ويسـاورني بالغ القلق لأن زيادة تصـعيد العنف قد تعكس مسـار التقدم الهش الذي تحقق وتزيد من تعقيد عملية التوصـل إلى تسـوية سـلمية للنزاع الذي طال أمده في ليبيا. وأعتزم القيام في الوقت المناسب بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن الشروط اللازمة لإنشاء آلية فعالة لرصد وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة. وأعتزم أيضـا تقديم توصـيات مفصـلة إلى المجلس بشـأن الترتيبات الممكنة لوقف إطلاق النار، عندما تتفق الأطراف الليبية على وقف إطلاق النار، وفقا للقرار 2510 (2020).

80 - وللمجتمع الدولي دور حيوي يؤديه في ضـمان اسـتدامة التقدم المحرز على مسـارات الحوار بين الأطراف الليبية. وينبغي عدم تبديد الزخم الناجم عن اتخاذ القرار 2510 (2020)، وتأييد اسـتنتاجات مؤتمر برلين والعناصـر الصـحفية التي أعدها المجلس وصـدرت في 26 آذار/مارس. وأودّ أن أشـكر المشـاركين في مؤتمر برلين لموافقتهم على المشـاركة مع البعثة في رئاسـة الاجتماعات المقبلة للجنة المتابعة الدولية. وأمام اسـتمرار الأعمال العدائية في ليبيا، أودّ أن أذكِّر الدول الأعضـاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر برلين، وأحثها على ألا تدخر جهدا، وأن تسـتخدم كل ما في جعبتها من نفوذ للمسـاعدة على ضـمان وقف إطلاق النار وتهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات سـياسـية تمشـيا مع القرار 2510 (2020). فتقديم الدعم المتماسـك والقوي للعمل المتواصـل الذي تقوم به الأمم المتحدة مع الأطراف والدوائر الرئيسـية بشأن المسائل المعلقة أمر حيوي لتمهيد الطريق أمام حل سياسي شامل للنزاع في ليبيا.

81 - وأرحب بالجهود الهامة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لدعم تسوية النزاع الدائر في ليبيا، بما في ذلك القرارات المتخذة خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا يومي 9 و 10 شباط/فبراير. وأكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز التعاون وأوجه التآزر بين المنظمتين فيما يتعلق بليبيا، بسُبل منها دعم عمل لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، وكذلك تنظيم مؤتمر المصالحة بين الأطراف الليبية بقيادة الاتحاد الأفريقي.

82 - ولا يزال يسـاورني قلق بالغ إزاء اسـتمرار انتهاكات حظر الأسـلحة. ولمنع اسـتمرار تصـاعد أعمال العنف ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع وتبعاته على الليبيين، من الضروري التقيد الصارم بالحظر، وفقا لقرار مجلس الأمن 1970 (2011). وأود أيضـا أن أذكّر الدول الأعضـاء بالتزاماتها بعدم بيع أو توريد الأسـلحة إلى الأطراف الليبية، وأدعوها إلى تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بالحظر ، وفقا لأحكام القرارات 2473 (2019)، و 2509 (2020) و 2510 (2020).

83 - وإنني أدين بشـدة القصـف العشـوائي والغارات الجوية التي تسـتهدف المدنيين والمناطق السـكنية، كما أدين الاسـتهداف المتكرر للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. وأذكِّر جميع الأطراف بالحظر الصارم للهجمات العشوائية بموجب القانون الدولي الإنساني، وأناشدها جميعا الامتناع عن عمليات القصف الجوي أو القصـف المدفعي للأحياء السـكنية وأي مناطق مدنية أخرى. وأذكِّر أيضـا بالتزام جميع الأطراف بكفالة احترام وحماية العاملين في المجال الطبي والمسـتشـفيات وسـائر المرافق الطبية. وأشـدّد على أن الهجمات التي تسـتهدف المدنيين والهياكل الأسـاسـية المدنية، بما في ذلك المسـتشـفيات، تنتهك القانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب.

84 - وتُبقي الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا آلاف الرجال والنساء والأطفال رهن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني لفترات طويلة وتعرّضهم للتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وإنني أدعو إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن المحتجزين تعسفاً أو المحرومين من حريتهم بصورة أخرى غير قانونية، وإلى نقل جميع المحرومين من حريتهم بصورة قانونية إلى مرافق الاحتجاز الرسمية ومعاملتهم وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق والمعايير الدولية السارية. وإن قرار المجلس الأعلى للقضاء في ليبيا في 15 آذار/مارس تأجيل النظر في جميع القضايا حتى نهاية أيار/مايو قرارٌ يبعث على القلق لأنه يمدد احتجاز آلاف الأشخاص لفترة إضافية مدتها 11 أسبوعاً في انتظار المحاكمة.

85 - وقد أثّر انعدام المساءلة عن الجرائم الخطيرة تأثيرا واضحا على السلام والاستقرار في ليبيا. وأكرر التأكيد على ضرورة إجراء تحقيقات ذات مصداقية في ما يُدّعى ارتكابه من انتهاكات منهجية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في البلد من أجل محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات، وتوفير العدالة وسبل الانتصاف للضحايا والناجين.

86 - ويؤثر وقف تصدير النفط بأمر من الجيش الوطني الليبي تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية والمالية المتردية أصلا في البلد. والجهود التي بذلتها مؤخرا السلطات الموازية غير المعترف بها في شرق ليبيا لاستيراد الوقود تنتهك القرار 2509 (2020) بشأن سلامة ووحدة المؤسسة الوطنية للنفط.

87 - وأشجع جميع الجهات الفاعلة الليبية على تنفيذ القرار 1325 (2000). وللنساء والشباب دور حاسم في الحوار وجهود بناء السلام، وإنني أرحب بالجهود المتواصلة لضمان إدماج هاتين الفئتين في عملية الحوار الداخلي الليبي.

88 - ولا تزال حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا، بمن فيهم الأشخاص المودعون في مراكز الاحتجاز، مسألة تثير قلقا بالغا. وينبغي إطلاق سراح اللاجئين والمهاجرين في ليبيا وتزويدهم بمأوى آمن إلى أن يتسنى تجهيز طلبات اللجوء الخاصة بملتمسي اللجوء أو تزويد الراغبين في العودة إلى أوطانهم بالمساعدة اللازمة من أجل العودة بأمان. وليبيا لا تُعتبر محطة آمنة لنزول اللاجئين والمهاجرين، وأنا أحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في السياسات التي تدعم عودة اللاجئين والمهاجرين إلى ذلك البلد.

89 - وأحث الدول الأعضاء على دعم خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا من أجل تمكين الشركاء في المجال الإنساني من الاستجابة للاحتياجات الفورية والمتزايدة للأشخاص المتضررين من النزاع، والتصدي بوجه خاص لاحتمال انتشار مرض كوفيد-19 في ليبيا.

90 - وأودّ أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص السابق لليبيا على إنجازاته وجهوده الدؤوبة لإعادة السلام والاستقرار إلى ليبيا. وأشكر موظفي منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على عملهم الشاق دعما للسلام والأمن في البلد، وأكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأشكر أيضا حكومة تونس على دعمها لموظفي البعثة وتقديم المساعدة إلى مكتب الدعم الإداري في تونس العاصمة.
